

ما هي أبرز مخاوف إسرائيل بعد عودة الحوار والتسويق الأوروبي- الأميركي في عهد بايدن؟

صفحة (٢) من ٢

إيتمار بن غفير يعود بـ«كاخ» إلى الكنيست بمباركة تنتباهو!

صفحة (٣) من ٣

الاسرائيلي

المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢١/٣/٩ الموافق ٢٥ رجب ١٤٤٢هـ العدد ٤٨١ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



الانتخابات الإسرائيلية، مصادقية الاستطلاعات على المحك.

(الغيب)

مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية: مواطن خلل في استطلاعات الرأي العام تُضعف توقعاتها شبه النهائية!

كتب بهروم جرابسي:

نفتالي بينيت، تحصل في استطلاعات الرأي على ما بين ١٩ وحتى ٢٢ مقعداً، بدلا من ٦ مقاعد في الانتخابات الأخيرة، في آذار ٢٠٢٠. وهذه النتيجة طرحت الكثير من الأسئلة، حول طبيعة هذا الارتفاع الحاد، الذي تم تفسيره إسرائيلياً، على أن مصدر القوة هذه هو من جمهور انتقل من التحالف السابق لـ«أزرق أبيض» في أعقاب تفككه.

ولكن هذا التفسير لم يكن مقنعاً كافياً، لأن الحديث عن تحالف يطفئ عليه التيار الديني الصهيوني، الذي يتشدد دينياً، وما أن أعلن المنشق عن الليكود، جديون ساعر، عن تشكيل حزب جديد، يخوض الانتخابات المقبلة، حتى انهارت قوة «يمينا» في الاستطلاعات إلى ١٤ مقعداً، وحتى إلى ١١ مقعداً. وهذا يدل على أن الجمهور العلماني في اليمين واليمين الاستيطاني، لجا في الاستطلاعات لقائمة «يمينا» كونها ظهرت وكأنها معارضة لاستمرار نتنهاو، رغم أن هذا ليس دقيقاً. وما أن ظهر حزب «أمل جديد لإسرائيل»، برئاسة اليميني الاستيطاني المتشدد سياسياً جديون ساعر، حتى انتقل هذا الجمهور إليه.

واللافت أنه في استطلاعات الرأي، وعلى الرغم من الانشاق الذي وقع في تحالف «يمينا»، وخروج قائمة منافسة له، بزعامة بتسلئيل سموتريتش، رئيس حزب «الصهيونية الدينية»، ومخالفة مع حركة «قوة يهودية»، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة، فقد واصلت قائمة «يمينا» حصولها على ١١ مقعداً، والقائمة المنشقة على ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد. ما يعني أن الحديث يجري عن ١٥ مقعداً بالمجموع.

وتطرح هذه نتيجة علامات سؤال أخرى، فصحيح أن الليكود يخسر في استطلاعات الرأي ما بين ٦ إلى ٨ مقاعد من مقاعده الـ ٣٦ اليوم، وقد تكون قائمتا «يمينا» و«الصهيونية الدينية» استغادتا من هذه الضخامة، إلا أن قسماً من هذه المقاعد يتجه بطبيعة الحال إلى ساعر، الذي انضم له عدد من نواب الليكود، من الولاية الحالية ومن دورات سابقة.

وهنا نشير إلى أن زعيم «يمينا» نفتالي بينيت، المتدين الصهيوني، وشريكه العلمانية أبييلت شاميد، يحاولان جر جمهور علماني يميني إلى تحالفهما، إلا أن القائمة التي تشكلت يهيمن عليها التيار الديني الصهيوني، وأن دعاية هذه القائمة تتجه أكثر حيث المنافسة الأشد، أمام الليكود وقائمة «الصهيونية الدينية»، في معسكر المستوطنات.

وما يزيد قوله إن ارتفاع القوة المجتمعة لقائمة اليمين الاستيطاني عن ٦ مقاعد اليوم إلى ١٥ مقعداً، في غضون عام واحد، قد يكون ناجماً عن خلل في الاستطلاعات، أو أن التطرف السياسي والديني قد وصل إلى مستويات أشد مما هي ظاهرة على وجه السطح.

خلل الاستطلاعات لدى الحريديم

كما ذكر سابقاً، فإن الخلل في الاستطلاعات واضح في نتيجة قائمة اليهود المتزمتين الحريديم، إذ تمنح كل الاستطلاعات تقريباً للقائمتين ١٥ مقعداً، وحينما تنكلم عن ١٢٠ مقعداً في الكنيست، فإن لكل مقعد وزنه، وفي الجولات الانتخابية الثلاث السابقة، حصلت قائمتا الحريديم على ١٦ مقعداً مجتمعاً.

في نيسان ٢٠١٩، حصلت شاس ويهدوت هتوراة على ٨ مقاعد لكل منهما، وفي تلك الانتخابات ارتفع عدد مقاعد غالبية القوائم التي عبرت نسبة الحسم، بعد أن بلغ حجم الأصوات التي اتجهت لقوائم لم تعبر نسبة الحسم حوالي ٨٪ من إجمالي المصوتين، ما يوازي ١٠ مقاعد برلمانية.

ولكن شاس ويهدوت هتوراة حافظتا على عدد المقاعد في جولتي الانتخابات التاليتين، أيلول ٢٠١٩، وأذار ٢٠٢٠، بحصول شاس على ٩ مقاعد، ويهدوت هتوراة على ٧ مقاعد، وفي كل واحدة من هاتين الجولتين، كانت يهدوت هتوراة تخسر في اليوم الأخير لصدور النتائج النهائية مقعدها الثامن لصالح الليكود، بفعل عدم كفاية فائض الأصوات، ما يعني أن القائمة في الجولتين كانت على حافة المقعد الثامن.

وفي انتخابات آذار ٢٠٢٠، حصل الليكود على ١١ ألف صوت، وهذا العدد شكّل في انتخابات أيلول ٢٠١٩ نسبة ٢٠٪، وفي انتخابات آذار ٢٠٢٠ نسبة أقل، وبلغت ١٨٪، ولا يوجد أي مبرر أو مؤشر لرفع قوة الليكود بين العرب بثمانية أضعاف دفعة واحدة.

وتفرض هذه المعطيات علامات سؤال حول مدى دقة استطلاعات الرأي في المجتمع العربي، فحتى لو افترضنا أن الليكود سيحصل على أصوات عربية اتجهت في الانتخابات السابقة لأحزاب صهيونية أخرى، مثل الأصوات التي حصل عليها تحالف «أزرق أبيض»، فلا يمكن منطقياً أن يصل إلى هذا الحجم الذي تشير له الاستطلاعات حتى وإن كانت الغالبية الساحقة من المصوتين للأحزاب الصهيونية لا يجاهرون بموقفهم.

نشير إلى أنه في الانتخابات السابقة، آذار ٢٠٢٠، حصل تحالف «أزرق أبيض» على أقل من ٣٦ ألف صوت عربي، من بينها ٢١٦٠٠ صوت في القرى العربية الدرزية، والغالبية الكبيرة من هذه الأصوات ستكون عائمة في الانتخابات المقبلة، نظراً لتفكك تحالف «أزرق أبيض»، ولا يوجد في القائمتين المنبثقتين عنه، «يوجد مستقبل» بزعامة يانير لبيد، و«أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس، مرشح عربي، ففي الانتخابات السابقة كانت المرشحة غدير مريج في تلك القائمة التحالفية، وقررت الانسحاب من الحياة السياسية، تمهيداً للانتخابات المقبلة.

امتحان استطلاعات الرأي العام

أقصى ما يمكن أن تقدمه استطلاعات الرأي العام هو توجيهه للنتيجة النهائية، ولكن طالما أن المعركة هي على مسألة أغلبية مطلقة أو دونها لفريق الليكود وبنيامين نتنهاو الفوري أو لكل معارضي استمرار حكمه، مع الاختلافات والتقاطبات بينهما، وأن الحديث يجري عن زحزحة مقعدين إلى ثلاثة من هذه الجهة إلى الأخرى، فإن كل نتيجة واردة، خاصة وأن نسبة التصويت التي ستؤثر عليها الأوضاع الصحية، ولربما حالة الجو في ذلك اليوم، ستلعب هي أيضاً دوراً في حسم نتيجة القوائم التي تتأرجح عند نسبة الحسم، وسقوط أي منها قد يغير توزيعه المقاعد بشكل ملموس.

في نيسان ٢٠١٩، حصلت شاس ويهدوت هتوراة على ٨ مقاعد لكل منهما، وفي تلك الانتخابات ارتفع عدد مقاعد غالبية القوائم التي عبرت نسبة الحسم، بعد أن بلغ حجم الأصوات التي اتجهت لقوائم لم تعبر نسبة الحسم حوالي ٨٪ من إجمالي المصوتين، ما يوازي ١٠ مقاعد برلمانية.

ولكن شاس ويهدوت هتوراة حافظتا على عدد المقاعد في جولتي الانتخابات التاليتين، أيلول ٢٠١٩، وأذار ٢٠٢٠، بحصول شاس على ٩ مقاعد، ويهدوت هتوراة على ٧ مقاعد، وفي كل واحدة من هاتين الجولتين، كانت يهدوت هتوراة تخسر في اليوم الأخير لصدور النتائج النهائية مقعدها الثامن لصالح الليكود، بفعل عدم كفاية فائض الأصوات، ما يعني أن القائمة في الجولتين كانت على حافة المقعد الثامن.

وفي انتخابات آذار ٢٠٢٠، حصل الليكود على ١١ ألف صوت، وهذا العدد شكّل في انتخابات أيلول ٢٠١٩ نسبة ٢٠٪، وفي انتخابات آذار ٢٠٢٠ نسبة أقل، وبلغت ١٨٪، ولا يوجد أي مبرر أو مؤشر لرفع قوة الليكود بين العرب بثمانية أضعاف دفعة واحدة.

وتفرض هذه المعطيات علامات سؤال حول مدى دقة استطلاعات الرأي في المجتمع العربي، فحتى لو افترضنا أن الليكود سيحصل على أصوات عربية اتجهت في الانتخابات السابقة لأحزاب صهيونية أخرى، مثل الأصوات التي حصل عليها تحالف «أزرق أبيض»، فلا يمكن منطقياً أن يصل إلى هذا الحجم الذي تشير له الاستطلاعات حتى وإن كانت الغالبية الساحقة من المصوتين للأحزاب الصهيونية لا يجاهرون بموقفهم.

نشير إلى أنه في الانتخابات السابقة، آذار ٢٠٢٠، حصل تحالف «أزرق أبيض» على أقل من ٣٦ ألف صوت عربي، من بينها ٢١٦٠٠ صوت في القرى العربية الدرزية، والغالبية الكبيرة من هذه الأصوات ستكون عائمة في الانتخابات المقبلة، نظراً لتفكك تحالف «أزرق أبيض»، ولا يوجد في القائمتين المنبثقتين عنه، «يوجد مستقبل» بزعامة يانير لبيد، و«أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس، مرشح عربي، ففي الانتخابات السابقة كانت المرشحة غدير مريج في تلك القائمة التحالفية، وقررت الانسحاب من الحياة السياسية، تمهيداً للانتخابات المقبلة.

الليكود بين العرب

كذلك فإن الخلل الكبير والمبالغة غير المنطقية نجدهما في ادعاء استطلاعات رأي، مخصصة للمجتمع العربي، بأن الليكود سيحصل على أكثر من مقعدين من العرب في الانتخابات المقبلة، وهذا يعني ما بين ٨٠ ألف إلى ٨٥ ألف صوت، وهم سيشكلون قرابة ١٤,٣٪ من إجمالي المصوتين العرب، وفق تقدير الاستطلاعات ذاتها بأن نسبة التصويت ستتراوح ما بين ٥٧٪ إلى ٦٠٪.

ففي مراجعة لجولات الانتخابات الثلاث الأخيرة السابقة، وجدنا تراجعاً حاداً في عدد أصوات الأحزاب الصهيونية في الانتخابات، باستثناء انتخابات نيسان ٢٠١٩، التي شهدت أول انقسام في القائمة المشتركة، وحصلت يموها الأحزاب الصهيونية مجتمعة، على حوالي ١٢٣ ألف صوت، أي أكثر من ٣٢٪ من المصوتين العرب، الذين بلغت نسبة إقبالهم على صناديق

كلمة في البداية

إعلان محكمة لاهي وإسقاطاته السياسية

بقلم: أنطوان شلحت

لا شك في أن إعلان المحكمة الجنائية الدولية في لاهي بصورة رسمية، يوم ٣ آذار ٢٠٢١، أنها ستشروع في إجراء تحقيق لتقصي شبهات بارتكاب إسرائيل جرائم حرب في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، يضع أساساً مهماً أمام جهات عديدة لرؤية السياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين على نحو أكثر انتقاداً، لذلك فإن إسهامه الأبرز قد يتمثل في كونه يشكل سندا لمزيد من فضح هذه السياسة وإدانتها في المحافل السياسية والقانونية الدولية.

وباعتراف حتى جهات إسرائيلية، فإن ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده ليسوا وحدهم الذين يجب أن تقض مضاجعهم من هذا التحقيق، بل يُضاف إليهم رؤساء المستوى الحكومي والسياسي الذين وافقوا على الاستيطان في الضفة الغربية، ووزراء الدفاع الذين انشغلوا كثيراً في توسيع المستوطنات في الضفة، وكذلك رؤساء الحركات الداعمة للمستوطنين.

ربما ثمة حاجة لأن نعيد التنويه بأن انتقال التحقيق في شبهات ارتكاب ضباط وجنود إسرائيليين جرائم محددة يتطرق إليها إعلان المحكمة الجنائية الدولية، إلى مرحلة تقديم لوائح اتهام ومن ثم مناقشتها وإصدار أحكام فيها أمام هيئة المحكمة، مشروط أساساً بما يقتضيه ما يعرف باسم «مبدأ التكاملية» بشأن اختصاص المحكمة، كما هو وارد في «ميثاق روما» والذي ينص على ما يلي: «لا تتدخل المحكمة الدولية في الحالات التي تقوم فيها الدولة المعنية نفسها بالتحقيق في هذه الحالات بصورة فعالة»، وفي هذا الصدد، كانت المعنية العامة الحالية لهذه المحكمة فاتو بنسودا أعلنت، في كانون الأول ٢٠١٩، أنها «لا تزال تفحص ما إذا كانت الإجراءات القضائية التي اتخذتها إسرائيل حيال هذه الحوادث كافية وتنفى الحاجة القانونية وفق أحكام القانون الدولي إلى إجراء تحقيق جنائي دولي». أما فيما يخص الاستيطان فقد أُشير، حتى في الكثير من التحليلات الإسرائيلية، إلى أن هذا الشرط لا ينطبق عليه، حيث أن إسرائيل لا تتعامل معه أصلاً باعتباره جريمة حرب، كما أنه من ناحية نظرية صرفة يمكن جمع عناصر عديدة تثبت أنه جريمة حرب من دون الحاجة إلى تحقيقات تفصيلية تستلزم شهوداً ووجوداً في ساحة الجريمة، فضلاً عن وجود كم كبير من المستندات والوثائق التي تتضمن قرارات وسياسات وإحصائيات تعتبر بمثابة إثباتات للجريمة، وهذا ما أكدته كذلك الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة ومحكمة العدل الدولية ذاتها، ولذا سارعت جهات مقربة من رئيس الحكومة بنيامين نتنهاو إلى القول إن على الحكومة إعلان أن الإسرائيليين الذين سيتعاونون مع إجراءات لاهي ستتم مقاضاتهم جنائياً.

بطبيعة الحال ثمة لغز محكم لاهي أي أبعاد قانونية مهمة، يصعب على التخويض فيها. غير أن أبعاده السياسية لا تبدو أقل أهمية، أخذين في الاعتبار الظروف الراهن وسياقاتها المختلفة. ونشير هنا إلى بعض هذه الأبعاد التي ستظل مفتوحة على التطورات اللاحقة:

من شأن الإعلان أن يركز في صلب وعي الأسرة الدولية الصورة الخاصة المرتمسة لإسرائيل منذ فترة طويلة، بصفتها دولة احتلال ترفض إجراء مفاوضات لوضع حد له، وتواصل قمع ملايين الفلسطينيين الذين يخفون إلى حقوق الإنسان الأساسية، كما أنه يعيد القضية الفلسطينية إلى الأجندة العامة في إسرائيل العارقة منذ نحو عامين، كما سبق أن أشرنا مراراً وتكراراً، في جولة انتخابات إثر أخرى على خلفية شبهات الفساد الحائمة حول رئيس الحكومة بنيامين نتنهاو وتسيب بإقصاء الموضوعات السياسية جانباً، بقدر ما تنسب بذلك تلاشي الفروق الجوهرية حيال تلك الموضوعات من طرف مختلف ألوان الطيف السياسي- الحزبي، وتداعيات جائحة كورونا، وأول هذه الموضوعات السياسية، التي تم إقصاؤها، هو الاحتلال، غير المطروح على جدول أعمال انتخابات الكنيست الـ ٢١ الذي ستجري بعد أسبوعين، كما أشارت صحيفة «هآرتس» مؤخراً في افتتاحية خاصة أكدت فيها أيضاً أنه في واقع الأمر كان الاحتلال في الأوامر الأخيرة خارج الحديث العام، فلا «يتجرأ أحد على التحدث عنه، ولا عن أجيال من الشباب التي يفسدها والأمان الباهظة التي يحصلها، والجمهور الإسرائيلي في حالة إنكار مطلق إزاءه، لكن هذا لا يعني أن خلاياه الخبيثة لا تواصل انتشارها!»

كما أن هذا الإعلان يتماشى إلى درجة كبيرة مع مقاربة تفوها أنها حان الوقت كي يدرك العالم أن الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن إزالته عبر توجيه مناشدات مهذبة إلى المحتل فقط، وإنما أساساً بالعزم والخطوات الدولية الحاسمة.

ما هي أبرز مخاوف إسرائيل بعد عودة الحوار والتنسيق الأوروبي- الأمريكي في عهد بايدن؟



إدارة بايدن وإسرائيل، لا انقلابات متوقعة.

والاتحاد الأوروبي في القضايا المطروحة أعلاه. تتعالج الورقة، من منظور إسرائيلي مختلف، وربما ليس سائداً ولا يلقى رواجاً كبيراً في إسرائيل. كما نستدل على ذلك على الأقل من التوجهات الرسمية الإسرائيلية على مستوى الخطاب وكذلك الفعل- مسألة طبيعة العلاقة الإسرائيلية- الأوروبية المتوقعة في عهد الإدارة الأميركية الجديدة، من خلال تسليط الضوء على أهم النقاط التي قد تبدو خلافية بين الأطراف، خلافاً لما كان قائماً في عهد ترامب الذي أبدى تماهيا شبه مطلق مع توجهات إسرائيل وسياساتها في المنطقة، ولا سيما حيال ملف الصراع مع الفلسطينيين والملف النووي الإيراني. إجمالاً: إن طرح هذه الورقة محكوم بمنطق الرغبة الإسرائيلية الساعية لإعادة العلاقات الإسرائيلية مع الحزب الديمقراطي الأميركي لوضعهما الطبيعي بعد أن شهدت نهاية فترة حكمه الأخيرة (نهاية ولاية أوباما) مواجهة بين نتنياهو وإدارة أوباما، والتي شغل فيها بايدن منصب نائب الرئيس، في إطار المعنى الإسرائيلي لإبقاء العلاقات قوية ومتينة مع الحزبين وعدم حصرها في الحزب الجمهوري، رغم أنه أبدى تأييداً وتماهيا مطلقاً مع إسرائيل خلال السنوات الأربع السابقة (فترة ولاية ترامب). لكن من وجهة نظرها هنا، فإن معظم التخوفات الإسرائيلية، على الأقل المطروحة في هذه الورقة، تنطوي ربما على قدر من المبالغة، نظراً لأن الإدارة الأميركية الجديدة لن تُحدث تغييراً جوهرياً في موقف الإدارة السابقة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل وستسعى أيضاً لإعادة نفسها، بوصفها ممثلاً للحزب الديمقراطي، كداعم حقيقي للمصالح الإسرائيلية السياسية والأمنية وكسر «الاحتكار» الذي أظهرته إدارة ترامب، بوصفها ممثلاً للحزب الجمهوري، في رعاية إسرائيل ومصالحتها كسباً لدعم يهود أميركا وإن فترة ولاية أوباما كانت الشاهد الأكبر على ذلك.

خاصة في القدس الشرقية، ستكون مخطئة، حيث من المتوقع أن يستمرّ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية بمراقبة النشاط الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية، ولن يكون مستبعداً البتة خيار التوجه إلى مجلس الأمن هذه المرة لكبح جماح إسرائيل في هذا الجانب على غرار ما حدث في نهاية ولاية الرئيس باراك أوباما. في هذا السياق أيضاً، تبرز مخاطر إقدام إسرائيل على منع إجراء الانتخابات الفلسطينية، حال حصلت، في القدس الشرقية كما هو متفق عليه في اتفاقات أوسلو، وفي حال حدوث ذلك، ستكون له بكل تأكيد آثار سلبية على علاقتها مع الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية الجديدة اللتين يُبديان رغبة شديدة بالحفاظ على هذه الاتفاقات بالحد الأدنى ومنع تفاقم الأوضاع من خلال الخطوات أحادية الجانب. لذلك على إسرائيل، برأي الكاتبين، أن تُبادر لجملة من الخطوات التي من شأنها إعاش الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك في المناطق المصنّعة (ج)، والقيام بتسهيلات لقطاع غزة، وإفراج جزئي ومشروط عن بعض الأسرى الفلسطينيين، مظهرةً بذلك حسن نية وتعاوناً مع الإدارة الأميركية الجديدة طالما أن الظروف المالية، وفي المستقبل القريب كذلك، لن يتخفّض عنها حل شامل مع الفلسطينيين، هذه الخطوات ستُعزّز من التعاون الإسرائيلي- الأميركي- الأوروبي بوصف إسرائيل جزءاً من العالم الغربي، وكما تُعزّز عن نفسها كذلك على الدوام، الأمر الذي يفرض عليها أن تُبدي ارتياحاً، حتى وإن كان ظاهرياً، من مواقف الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي الساعية لتقوية المعسكر الغربي ضدّ الصينيين «المستبدين» الصين وروسيا. هذا الموقف الإسرائيلي من شأنه أن يخفّض من المعضلات التي قد تواجهها إسرائيل في حال زادت التوترات العالمية، وزادت معها حدة الخلافات مع الإدارة الأميركية الجديدة

الإسرائيلية وإدارة بايدن تبعاً لما ستتمخض عنه الجهود الأميركية- الأوروبية في هذا الشأن، لا سيما وأن التصريحات الإسرائيلية- ليس آخرها المواقف المغلقة لأليف كوخافي وبينامين نتنياهو- راضية بشدة لمسألة العودة للاتفاق النووي مع إيران وداعية لزيادة الضغط الدولي عليها بدلاً من تخفيفه. بناءً عليه، سيضع هذا الموقف بكل تأكيد إسرائيل، وكذلك بعض الدول الخليجية، في موقف ضعيف، لكنه مواجه، لقرار الإدارة الأميركية في حال تمّ الاتفاق من جديد مع طهران حول نشاطاتها النووية والأسلحة والصواريخ التي ترى فيها كل من إسرائيل وبعض هذه الدول خطراً حقيقياً على أمنها واستقرارها، بل ووجودها أيضاً. لذلك: إسرائيل أمام خيارين لا ثالث لهما: العودة للمواجهة مع الإدارة الأميركية- قد تكون عواقب هذه المواجهة أشدّ من تلك التي خاضتها مع إدارة أوباما في السابق- أو انتهاز سياسة الحوار المستمر مع الجميع، وفي مقدمتهم الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي لدفعهم لتبني مطالب إسرائيل ومصالحتها في هذا الشأن.

بالنسبة للعملية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل
بات واضحاً وجود نية أميركية للتحلّي/ التراجع عن صفقة القرن، كمرجعية لتسوية الصراع، مثلما فعلت الإدارة الأميركية السابقة (إدارة ترامب)، ونتج لعدم حل الدولتين، جغرافياً على الأقل، مع الاستمرار باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وهو الأمر الذي حظي بترحيب من قبل الاتحاد الأوروبي، أو على الأقل، الدول الفاعلة فيه، وعلى الرغم من أن الأجنحة الأميركية والأوروبية تحتوي على قضايا أكثر أهمية من الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وتسويته؛ إلا أن أي حكومة إسرائيلية تفسّر ذلك على أنه فرصة لتخفيف الاستيطان،

الكاتبان أن ثمة خلافات مؤكدة ستنتشأ بين إسرائيل والإدارة الأميركية الجديدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء، في المستقبل القريب، طالما استمرت إسرائيل بانتهاج سياستها التي كانت سائدة في عهد إدارتي ترامب وأوباما. ويستند الكاتبين في هذا الطرح على أن السياسة الخارجية الأميركية التي أعلنت عنها إدارة بايدن ستخلق نوعاً من التعاون بين أميركا وأوروبا- وهو التعاون الذي غاب نسبياً في عهد إدارة ترامب- سيتمخض عنه عودة الولايات المتحدة كلاعب رئيس في مختلف القضايا في الشرق الأوسط، وتعاون أوروبي- أميركي في مواجهة «التحديات المشتركة، الأمر الذي سيؤثّر بالضرورة على القضايا المشتركة مع إسرائيل (الملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية)، وهي القضايا التي تريد الأخيرة أن تُبقي على موقفها منها (الموقف الإسرائيلي) كموقف مهيمن، ونظام في الوقت نفسه. للموقف الدولي وفي مقدمته موقف كل من الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي كما كان قائماً بالفعل في عهد إدارة ترامب، على الأقل بالنسبة للإدارة الأميركية من هذه الملفات، بشكل يضمن لإسرائيل مصالحها أولاً وأخيراً، ومصالحتها هنا كما تراها هي، وليس كما يراها غيرها.

إن الملاحج العامة لسياسة إدارة بايدن الخارجية اتّضحت، على الأقل بالنسبة لمعني هذه الورقة، من خلال موقف هذه الإدارة المعلن في المؤتمر الأمني السنوي الذي عقد في ميونيخ؛ حيث تشير هذه الملاحج إلى تغيير عميق يتضح في نية إدارته العودة للعمل الدولي واستعادة أميركا لدورها كلاعب رئيس في مختلف القضايا خلافاً لموقف ترامب، ومن أبرز تجلياتها: النية للعودة إلى اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ؛ الموقف من منظمة الصحة العالمية ومجلس حقوق الإنسان؛ الرغبة بتعزيز الحقوق والحريات العالمية؛ تقوية التحالفات الدولية لمواجهة التحديات العالمية المشتركة (الصين وروسيا مثلاً). في الوقت نفسه، ينظر الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية في قضايا إشكالية أخرى، جُلها في الشرق الأوسط- الملف النووي الإيراني والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، الأمر الذي سيخلق نوعاً من «التنسيق» في الموقف، والذي سيقود للتنسيق في الخطوات العملية بالضرورة، تجاه هذين الملفين على وجه التحديد. من هنا ترى الدراسة أن على إسرائيل أن تشعر بالقلق من عملية «إحياء» الشراكة بين الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي، خاصة في ملفي إيران والعملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لذلك عليها أن تنتهج سياسة مختلفة عن تلك السائدة في عهد الإدارة الأميركية السابقة.

بالنسبة لإيران
ترى الدراسة أن نية إدارة بايدن بالعودة للاتفاق النووي الموقع مع إيران العام ٢٠١٥ باتت واضحة، ومن خلال الطلب الأميركي المقدم للشركاء الأوروبيين الثلاثة في الاتفاق بهيئة الظروف لعقد اجتماع تشارك فيه إيران والولايات المتحدة الأميركية، إلى جانب محاولات الوساطة الصينية في هذا الملف، وعلى الرغم من أن الشروط المحيطة بالاتفاق ومضامينه قد تكون مختلفة هذه المرة، إلا أن هذه القضية ستكون مصدراً مفتوحاً للخلاف والجدل بين الحكومة

كتب عبد القادر بدوي:

بمجرد إعلان النتائج النهائية للانتخابات الأميركية وخسارة دونالد ترامب، بادرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، وكذلك المراكز البحثية المهتمة بالشأن السياسي والأمني، للحديث عن طبيعة التغيرات التي ستشهدها الفترة المقبلة كنتائج لتغيير الإدارة الأميركية السابقة، ومنذ تسلّم الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن للسلطة كثرت التوقعات عن السياسة التي سنتنهجها إدارته من الملفات المختلفة، لا سيما ملف الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والاتفاق النووي مع إيران؛ باعتبارهما الملفين الأكثر تأثيراً بسياسة إدارة ترامب خلال سنوات حكم الأخير؛ بالمعنى السلبّي للفلسطينيين والإيرانيين، وبالمعنى الإيجابي لإسرائيل.

وعلى الرغم من تأكيد الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدن، أن ولايته لن تكون استمراراً لولايته الرئيس الديمقراطي السابق، باراك أوباما، فإن التوقعات الإسرائيلية من الإدارة الأميركية الجديدة قد تغيّرت بمجرد إعلان النتائج النهائية للانتخابات الأميركية وخسارة ترامب الذي أبدت إدارته تماهيا شبه مطلق مع إسرائيل وسياساتها، وتبنيًا، شبه مطلق أيضاً، لموقف الأخيرة من مختلف القضايا؛ الملف النووي الإيراني؛ القضية الفلسطينية؛ العلاقة مع مؤسسات النظام الدولي المختلفة.

إن سقف التوقعات الإسرائيلية من الإدارة الأميركية الجديدة بات مختلفاً عن السابق، وهذا ما يمكن استنتاجه، على الأقل، من الخطاب الإسرائيلي، الإعلامي والسياسي، الذي انتقل من خاتمة الهجوم والثقة بالنفس، إلى خاتمة الدفاع والتهديد برفض الخيار الأميركي، على الأقل فيما يتعلق بمسألة العودة الأميركية للاتفاق النووي مع إيران وإن كان بشرط جديد. فإسرائيل، وعلى مدار سنوات، سعت ولم تزل، لإبقاء إيران في خانة «الشیطان» الإقليمي والدولي، الذي يجب على كل العالم «الحر» كبح جماحه ومحاصرته، ولا ترغب في أن تستعيد إيران بعضاً من قوتها من خلال الاتفاق الذي كانت ترى فيه إسرائيل تنازلاً دولياً لإيران سيمنحها في نهاية المطاف من الوصول إلى القنبلة النووية المنشودة وهو الأمر الذي ترى فيه إسرائيل تهديداً خطيراً لها على المستويات كافة.

في هذه المقالة، سنحاول التطرّق لأبرز التوقعات الإسرائيلية من الإدارة الأميركية الجديدة، إلى جانب بعض المقترحات، من خلال استعراض أهم ما ورد في ورقة صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» (INSS) في مطلع الشهر الحالي، وأعدها كل من شمعون شتاين وعويدد عيران (عمل الأول كسفير لإسرائيل بين ٢٠١٠-٢٠٠٧، والثاني كسفير لإسرائيل في الاتحاد الأوروبي بين ٢٠١٢-٢٠٠٧) بعنوان «في ضوء التعاون عبر الأطلسي: أهم نقاط الجدل والخلاف مع إسرائيل». جدير بالذكر أن الأفكار الواردة أدهانه تُعزّز عن رأي كاتبها الدراسة فقط.

تسلّط الورقة الضوء على استئْثاف إدارة بايدن للحوار مع أوروبا بعد فترة طويّة، نسبياً، شهدتها فترة ولاية ترامب، وتأثير ذلك على علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واحتمالية اندلاع المواجهة بينهما، وإنْ جادل

توسع الدور الاقتصادي لـ"الإدارة المدنية" .. عن المشاريع الزراعية الإسرائيلية في أراضي الضفة!



إدخال الأناناس للأراضي الفلسطينية؛ توسع احتلالي متصاعداً في مجال الاقتصاد.

الإدارة المدنية في المجال الزراعي منذ العام ٢٠١٤ مهاجداً وذا أبعاد سياسية استراتيجية خاصة وأن التقرير السنوي الذي ينشره مكتب تنسيق أعمال الحكومة بموجب قانون حرية النشر يشير إلى أن الإدارة المدنية "تبادر وتتفقد العمليات المدنية التي ستغير وجه المنطقة بناء على المصالح الإسرائيلية". وتتركز المصالح الإسرائيلية حالياً في جانبين متداخلين: أولاً، التنسيق ما بين القطاع الخاص الإسرائيلي ومزارعين ومهندسين زراعيين في الضفة الغربية للاستفادة من الأراضي المدنية باعتبارها بوابتهم للوصول إلى التكنولوجيا والسوق الإسرائيليين. لكن بعيداً عن البعد الاقتصادي للنشاطات الزراعية، فإن هذه المشاريع تضع أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية تحت تصرف الإدارة المدنية والشركات الإسرائيلية من دون أن يحمل الأمر دلالات قانونية أمام المجتمع الدولي.

فلسطينيين في دوائرهم داخل الإدارة المدنية حيث وصل عدد الموظفين الفلسطينيين في العام ١٩٩٠ إلى ما يقارب ١٤ ألفاً موزعين على فروع الاقتصاد، الصحية، التعليم، الشرطة المدنية وغيرها. لكن مع توقيع اتفاق أوسلو، هبط عدد الموظفين الفلسطينيين ليصل إلى حوالي ١٣٠ فقط في العام ٢٠٠٠. إذ تم تحويل معظم المهام الإدارية التي أوكلت للإدارة المدنية إلى أجهزة السلطة الفلسطينية ووزارتها. وقد نص اتفاق أوسلو على أن الإدارة المدنية ستصل إلى نهايتها وتتفكك مع الوصول إلى اتفاق حل دائم، الأمر الذي لم يحصل. في التعديلات التي جرت على اللوائح الناظمة لعمل الإدارة المدنية في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو، أوضحت الإدارة المدنية أنها ستشكل ذراعاً تنفيذياً للحكومة الإسرائيلية فيما يخص البنية التحتية والتخطيط والبناء في مناطق "ج". أما فيما يتعلق بمناطق نفوذ السلطة الفلسطينية، فلم تتطرق اللوائح الناظمة بشكل واضح لدور الإدارة المدنية عدا عن كونها جهة الارتباط الرسمية التي تتنسّق مع السلطة الفلسطينية. لا يخولها هذا الدور الرسمي الذي تلعبه أمام السلطة الفلسطينية بالتدخل المباشر في الحياة الاقتصادية للفلسطينيين، وإنما يمنحها صفة الوسيط ما بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في كل القضايا العالقة قبيل الوصول إلى اتفاق حل دائم.

وفي الأعوام الأخيرة، تقوم الإدارة المدنية وبشكل أحادي الجانب بتوسيع نطاق تدخلاتها لتمس حياة الفلسطينيين بشكل مباشر من خلال إنشاء علاقات ثنائية مع رجال أعمال، مزارعين، عمال رياديين وحتى منظمات دولية. ويعتبر الدور الذي تلعبه

بيدو في ثمرتي الأفوكادو والأناناس.

وتقوم الإدارة المدنية مؤخرًا بمشاريع زراعة لثمار تعتبر غريبة عن أرض الضفة الفلسطينية. من جهة، تعتبر هذه الثمار مربحة جداً بالنسبة للمزارع الفلسطيني لكنها من جهة أخرى تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، ورعاية من نوع خاص، بحيث أن المزارع الفلسطيني يحتاج بشكل مستمر إلى الإدارة المدنية للحصول على الإرشاد الزراعي اللائق. مثلاً، في العام ٢٠١٦ بدأت الإدارة المدنية بزراعة ٢ دونم من أراضي جيوس باشتال الأناناس، كتجربة (pilot)، للبدء بمشروع واسع النطاق. في بداية العام ٢٠٢٠، وصل عدد شتلات الأناناس إلى حوالي ٦٠ ألف شتلة موزعة بين طولكرم وجنين وغور الأردن. والجدير بالذكر أن هذه النبتة الاستوائية تحتاج إلى تكنولوجيا خاصة لتنبت في أماكن خارج بيئتها الطبيعية. من هنا، لم توفر الإدارة المدنية الأشتال وحسب، وإنما أيضاً التكنولوجيا (فيئات من نوع خاص وأجهزة تحافظ على نسبة رطوبة وحرارة معينتين)، وتتدخل في خصوبة التربة وعمليات التسميد وتقدم دعماً وإشرافاً فنياً بشكلٍ حيثٍ بحيث أن النبتة تحتاج إلى فترة تتراوح ما بين عام وعام ونصف عام لتعطي ثمارها. (١) ويصل سعر حبة الأناناس (٨٠٠-١٥٠٠ غرام) إلى حوالي ٣٠-٥٠ شيكلاً داخل إسرائيل بينما أن الزراعة الفلسطينية في الضفة الغربية توفرها مقابل ٣٠-١٥ شيكلاً.

ويعتبر الخيار الصغير (البببي) من أهم المشاريع التي يهتم بها معدي بشكل خاص، في العام ٢٠٢٠، توسعت زراعة الخيار لتشمل نوعين: الأول، الخيار الربيعي حيث تصل الأراضي التي تبنيها الإدارة المدنية وتمولها إلى حوالي ٣ آلاف دونم تحقق إنتاجاً سنوياً يصل إلى ١٥ ألف طن. وتصل مبيعات هذه الأراضي إلى حوالي ١٠٠٠٠٠ مليون شيكل سنوياً. النوع الثاني هو الخيار الصغير (baby cucumber)، الذي يُزرع في مساحة تقدر بحوالي ٣٥٠٠ دونم وتصل مبيعاته إلى ٨٠ مليون شيكل سنوياً، وتقوم الإدارة المدنية بتوفير الأشتال، والأسمدة، والتسويق حيث يذهب أكثر من ٩٠ بالمئة من منتج الخيار إلى مصانع المخللات والعمليات الإسرائيلية. (٢) جدير بالذكر، أن هذا النوع من "التعاقد من الباطن" والذي يقوم على منتجات غذائية أو حاصلات زراعية يستعدي مواءمة المؤسسة الدينية اليهودية لتحويله إلى منتج "حلال" (كاشير).

كما قام فرع الزراعة في الإدارة المدنية "بمبادرة" يقوم من خلالها بدعوة مختصين من وزارة الزراعة الإسرائيلية لزيارة الأراضي الزراعية الفلسطينية، وأخذ عينات على مدار الموسم الزراعي لشرط لإصدار الشهادات المطلوبة لتصدير عبر المعابر، من مرحلة لاحقة، قامت الإدارة المدنية وعبير شركات إسرائيلية باقتراح لاستخدام مبيدات من أنواع معينة يمكن استخدامها بإشراف شركات إسرائيلية والتي يعتبر حضورها أساساً لإصدار شهادات الجودة، وتوظف الإدارة المدنية منتسقين فلسطينيين ليجسبو الأراضي الزراعية وينظمو عمل شركات المبيدات الإسرائيلية فيها بالتنسيق المسبق مع الإدارة المدنية. إلى جانب هذه المشاريع تعمل الإدارة المدنية على زراعة التوابل، والأعشاب الطبية، والتوت الأرضي والمعلق، بالإضافة

كتب وليد حباس:

في العام ١٩٢١، أقام مستوطنون يهود جدد من عناصر الهجرة الثانية والثالثة موشاف نهال في الجليل ليصبح من أوائل المستعمرات التي نفذت سياسة "العمل العبري" وحاربت حق الفلسطينيين في العصل على أراضيهم. تطور تاريخ الموشاف بشكلٍ ساخر بحيث أنه في العام ٢٠١٧ قام باستضافة عشرات المهندسين الزراعيين من الضفة الغربية المحتلّة ليقدم لهم دورة مختصة في كيفية زراعة نبتة الأفوكادو، وتحسين جودتها. (١) في هذه الدورة، نقلت كلية غليلي الزراعية خاصة تجربتها التاريخية في الاستعمار الزراعي للطلاب العرب الذين كانوا قبل حوالي قرن من الزمن من الد أعدائهم، وتفتق خلف هذا المشروع، وبشكل غير مباشر، الإدارة المدنية بالإضافة إلى صندوق الدعم الاقتصادي الذي أنشأه يائير هيرشفيلد (وهو أحد مهندسي اتفاق أوسلو). جدير بالذكر بأن دوف تسنادكا، رئيس الإدارة المدنية بين الأعوام ١٩٨٨-٢٠٠٢، يشغل دوراً فاعلاً داخل مجلس إدارة هذا الصندوق.

بدأت الإدارة المدنية في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ العام ٢٠١٤، بتغيير طبيعة نشاطاتها من خلال توسيع دائرة علاقاتها المباشرة مع الفلسطينيين، وبالإضافة إلى تطبيق "المنسق" الذي يفرض على معظم سكان الضفة الغربية التعامل مباشرة مع مكتب "وحدة تنسيق أعمال الحكومة"، فإن الإدارة المدنية بدأت تعرض نفسها كلاعب اقتصادي ذي نفوذ وقدرات لا يمكن منازعتها. وتفتق خلف هذا توسيع دائرة الطبيعة (الأرض والمياه) واللوجيستية الحيوية (المعابر)، بالإضافة إلى تقديم نفسها باعتبارها البوابة الأنجح للوصول إلى السوق الإسرائيلية. وتعتبر المشاريع الزراعية التي تقوم بها الإدارة المدنية من أهم التطورات التي قلما يتم الاتفاقات إليها، ولا سيما من طرف صناع القرار الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الزراعة.

يتمثل أحد أهم أهداف الإدارة المدنية في زيادة تعبئة الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي (٢) من خلال توسيع حلقة الفلسطينيين المتعددين على الخدمات التي تقدمها الإدارة المدنية على أن تتحول الأخيرة إلى الطرف الوحيد القادر على خلق فرص عمل في ظل نسبة البطالة العالية والظروف الاقتصادية القاهرة. من هنا، قام المنسق الحالي لشؤون الزراعة في الإدارة المدنية، سمير معدي، بتنفيذ مشاريع زراعية تشغيلية كبرى في السنوات الأخيرة، ويمكن تصنيف هذه المشاريع على أنها "تعاقد من الباطن"، بحيث تقوم الشركات والمصانع الإسرائيلية بزراعة محاصيلها في أراضي الضفة الغربية ومن خلال الاستعانة بالإدارة المدنية. وهذا التعاقد من الباطن يأخذ شكلين: إما أن تقوم مصانع إسرائيلية بتحديد طبيعة المحصول والإشراف على زراعته ومن ثم شرائه، كما هي الحال في زراعة الخيار الصغير (البببي)، أو أن المزارع الإسرائيلية تقوم بتصدير محاصيلها عالية الجودة إلى السوق الأوروبية على أن يغطي الإنتاج الزراعي الذي تُشرف عليه الإدارة المدنية في الضفة حاجات السوق الإسرائيلية من المحصول نفسه، كما هي الحال على ما

1. أنظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3qohGWh>
2. أنظر التقرير السنوي لـ"مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق" من العام 2019 على الرابط التالي: "https://bit.ly/30eG2Hs"
3. أنظر تقرير المنسق على الرابط التالي: <https://fb.watch/430--NS6F3>
4. أنظر تقرير المنسق على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/COGAT.> "ARABIC/posts/1802171369933934"

إيتمار بن غفير يعود بـ«كاخ» إلى الكنيست بمباركة نتنياهو!

كتب خلدون البرغوثي:



(من تقرير قناة ١١)

المذبحة؟ وماذا سيحدث لنا أمام العالم؟ وكيف ستكون علاقات إسرائيل مع إدارة بايدن الجديدة؟ حتى الإيباك (اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة) رفض فكرة أن يكون بن غفير جزءاً من النظام السياسي الإسرائيلي لأنهم يدركون هناك أن ذلك سيكون مدمراً للعلاقات مع الولايات المتحدة.

إخفاق دفع نتنياهو للتدخل

فشلت حركة «قوة يهودية» في اجتياز نسبة الحسم في جولتي الانتخابات الأخيرتين، ففي انتخابات الكنيست الثاني والعشرين في أيلول ٢٠١٩ خاض بن غفير الانتخابات دون تحالف مع أحزاب أخرى. وخاضت «قوة يهودية» الانتخابات بعد حصولها على قرار قضائي من المحكمة العليا يسمح لها بذلك، رغم رفض لجنة الانتخابات المركزية السماح لها بالترشح في البداية. لكن المحكمة العليا سمحت لبن غفير بخوض الانتخابات، ومنعت القياديين في حركته وهما باروخ مارزل وبننتسي غوبشتاين من الترشح بتهمة التحريض على العنصرية.

حصلت «قوة يهودية» على ٨٣,٦٠٩ أصوات في الانتخابات، لكنها لم تجتز نسبة الحسم، وبقيت خارج الكنيست.

وفي الانتخابات الثالثة والعشرين الأخيرة في آذار ٢٠٢٠ تصق بن غفير وزعيم حزب «البيت اليهودي» رافسي بيرتس على خوض الانتخابات في قائمة موحدة، لكن قبيل الموعد النهائي لتسجيل القوائم المتنافسة قرر بيرتس خوض الانتخابات مع تحالف يميني يضم «يميننا» و«اليمين الجديد» دون «قوة يهودية» فخاض بن غفير الانتخابات منفرداً مرة أخرى، ولم يجتز نسبة الحسم مرة أخرى بعد حصوله على ١٩,٣٦٢ صوتاً فقط.

هذه النتائج لـ«قوة يهودية»، وتقديرات استطلاعات الرأي أن «الصهيونية الدينية» منفردة قد لا تجتاز نسبة الحسم، أثارت خشية نتنياهو من خسارة كتلة اليمين الأصوات، ما دفعه في الأسابيع الماضية للضغط عليهم للتخالف في قائمة واحدة، ولم يكتف نتنياهو بذلك بل وقع حزب الليكود اتفاقية فائض أصوات مع قائمة «الصهيونية الدينية».

وحسب عشرات استطلاعات الرأي التي رصدتها هيئة البث الإسرائيلية فإن تحالف سموتريتش- بن غفير قد يجتاز نسبة الحسم بحصوله على أربعة مقاعد تؤهله لدخول الكنيست، ليدخل أتباع كهانا الكنيست من الباب الذي فتحه لهم رئيس الحكومة الإسرائيلية.

معاملة ليئة». وفي مقابلة مع صحيفة «يديعوت اخرونوت»، قال بن غفير إنه لا يزال مؤمناً بفكار «مائير كهانا»، لكنه يسلك طريقاً مختلفاً، فبدلاً من المشاركة في التظاهرات، يلجأ إلى القضاء لتغيير الواقع.

كما أكد أنه في حال فوزه في الانتخابات فلن يتوقف عن الدفاع عن المستوطنين الناشطين في مجموعات «شبيبة التلال»، التي نفذت عشرات الهجمات والاعتداءات بحق فلسطينيين، وقال إنه درب في مكتبه عدداً من المحامين القادرين على تولي قضايا المستوطنين، بحسب موقع «القناة السابعة».

أحفاد كهانا على أبواب الكنيست

مع اقتراب الانتخابات العامة الإسرائيلية، في الثالث والعشرين من الشهر الجاري، وبعد نحو شهر من الذكرى السابعة والعشرين لمذبحة الحرم الإبراهيمي، يقدم نتنياهو لتتابع غولدشتاين فرصة جديدة لدخول الكنيست عبر الحركات القومية الدينية الاستيطانية.

نتنياهو هو بذل في الأسابيع الأخيرة جهوداً لتوحيد حركتي «الصهيونية الدينية» بزعامته بتسلييل سموتريتش، و«قوة يهودية» بزعامته بن غفير، لضمان اجتيازها نسبة الحسم المطلوبة لدخول الكنيست، لتعزيز فرص كتلة اليمين في زيادة عدد مقاعدها، ولضمان عدم تشتت أصوات الناخبين اليمينيين وشطبها في حالة عدم اجتياز الحزبين منفصلين نسبة الحسم.

وبعد ضغوط من نتنياهو وافق سموتريتش وبين غفير على خوض الانتخابات في قائمة واحدة، مقابل ضم مرشح من حزبها في قائمة مرشحي الليكود، كما تلقى سموتريتش تعهداً بتعيينه أو تعيين أحد أعضاء كتلته عضواً في لجنة تعيين القضاة.

كتب زعيم حزب «يوجد مستقيل» يائير لبيد على حسابه على «فيسبوك» مهاجماً نتنياهو بشدة، «بن غفير هو مؤيد للإرهاب... وحقيقة أن بن غفير وأشباهه هم جزء من المجتمع الإسرائيلي هي عار قومي.. وحقيقة أن بنيامين نتنياهو يفعل كل ما يوسعه - ويبدو أنه تمكن من ذلك - لإدخال هذا الشخص للكنيست المقبل، هذه لحظة لا يمكن إزالتها، لا عنه (نتنياهو) ولا عن دولة إسرائيل».

وأضاف لبيد «نتنياهو هو لن يدخل بن غفير إلى الكنيست فقط، بل سيحمله جزءاً من الائتلاف الحكومي... فإذا سيكون الموقف الرسمي لحكومة إسرائيل تجاه المذبحة التي نفذها غولدشتاين؟ كيف يمكن أن تدعي أنها ضد

الكتاب الحاخام يعكوف مدان في مقالاته، وأشار إلى أنه لا يمكن تشكيل تحالف بين «الصهيونية الدينية» و«قوة يهودية» ما لم ينزل بن غفير صورة باروخ غولدشتاين من صالون منزله كشرط مسبق للتحالف بين الحركتين. بن غفير رفض ذلك، وقال في مقابلة مع قناة ١١ العبرية إنه لن ينزل صورة غولدشتاين من صالون منزله، فهو طبيب أنقذ حياة الكثير من اليهود، وهذا هو السبب الذي يجعله يضعها في منزله.

لاحقاً ومع تتابع الجولات الانتخابيات وتغير خرائط التحالفات المحتملة، وافق بن غفير في بدايات العام ٢٠٢٠ على إنزال صورة غولدشتاين، وقال في تصريحات بثتها القناة ١٢ العبرية إنه قرر ذلك لأن «هناك إمكانية أن يشكل اليسار حكومة بالتحالف مع أيمن عودة (القائمة العربية المشتركة)، وهي حكومة قد تقوم بتفكيك مستوطنات، لذلك قررت إنزال الصورة في الصالون... والهدف هو إنقاذ حكومة اليمين». ويقصد بذلك أنه تنازل عن الصورة من أجل إزالة أية عقبة في طريق أية تحالفات في كتلة اليمين قد تتسبب بخسارتها الانتخابات.

عرس الدم

بعد جريمة حرق أسرة دوايشة بخمسة شهور، نشرت القناة ١٢ مقطع فيديو لحفل زفاف شارك فيه مستوطنون وهم يرفعون بنادق آلية وزجاجات حارقة كالتي استخدمت في إحراق عائلة دوايشة، وسكاكين طعنوا بها صورا للطفل علي دوايشة وحاولوا إحراقها وهم يغنون مقاطع تحرض على المزيد من عمليات الانتقام من الفلسطينيين، فيما عرف لاحقاً باسم «عرس الدم».

تظهر بين الحضور صورة بن غفير وهو يراقب ما يحدث وابتسامته تملو وجهه، وادعى لاحقاً أنه حاول تهدئة الأجواء التحريضية في حفل الزفاف، كما ادعى أنه لم ير صور الطفل دوايشة، واتهم بن غفير جهاز الشاباك بأنه يسعى خلفه بسبب اتهامه للجهاز بتعذيب المشتبه بهم من المستوطنين الذين يتولى الدفاع عنهم من «شبيبة التلال».

في الذكرى الثالثة لجريمة قتل عائلة دوايشة طلب بن غفير العام ٢٠١٨، من المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية إلغاء قرار الكنيست، الذي يعتبر «كاخ» حركة إرهابية، ونقل موقع «كيباه» الإخباري، المقرب من المستوطنين، عن بن غفير تبريره لرفع الحظر عن حركة «كاخ» بأنه «يوجد في الكنيست نشاط من القائمة المشتركة، يرضون على إسرائيل، لكنهم يلقون

بن غفير (إلى اليمين) منسيها باروخ غولدشتاين. القناة العبرية السابعة، أدين في ثمان منها، وتراوحت التهم ما بين الشغب وتخريب الممتلكات وإعاقة عمل الشرطة وحيارة مواد تحريضية لصالح منظمات إرهابية والتحريض على العنصرية وتأييد منظمات إرهابية. درس القانون ورفض طلبه العام ٢٠١١ للحصول على تصريح مزاولة مهنة المحاماة من قبل نقابة المحامين الإسرائيليين، لكنه طعن في قرار النقابة، وحصل على قرار قضائي يمنحه الحق في خوض امتحانات المزاولة، فحصل على عضويتها في منتصف عام ٢٠١٢.

نشاط قضائي لصالح قتلة الفلسطينيين

برز بن غفير في نشاطه في الدفاع عن المستوطنين المتورطين بهجمات دامية راح ضحيتها فلسطينيون. ومن أبرز الذين تولى بن غفير قضاياهم عميرام بن أوليئيل، قاتل الطفل علي دوايشة والديه سعد وربهام الذين قضاوا حرقاً في قرية دوما قرب نابلس العام ٢٠١٥، وكذلك القاصر المشتبه به بالشاركة بالجريمة، وهو مشتبه به أيضاً بمحاولة إحراق كنيسة رقاد السيدة العذراء في القدس، وإحراق مخزن يملكه مقدسيون.

كما تولى الدفاع عن المستوطن المشته به بقتل الفلسطينية عائشة الرباي بحجر قرب حاجز زعتره جنوب نابلس في العام ٢٠١٨، والذي لا تزال محاكمته مستمرة، ولم ينشر اسمه لأنه كان قاصراً عند حدوث الجريمة.

وكان بن غفير أيضاً محامياً يئون رؤوفيني، الذي أدين بتنفيذ هجوم حرق متعدد في ٢٠١٥ ضد كنيسة الطابفة الأثرية الواقعة على ضفاف بحيرة طبريا.

كما يتولى الدفاع عن فتى يهودي في السابعة عشرة من عمره، طعن في ٢٠١٥ أربعة عمال في ديمنوة لأنهم عرب، وهم من النقب ومن الضفة.

وقائمة المدانين أو المشتبه بهم الذين مثلهم أو يمثلهم بن غفير تضم مستوطنين نفذوا اعتداءات على فلسطينيين من مجموعات «شبيبة التلال» الاستيطانية، ومنفذي الهجمات المسماة «تدفيح الثمن»، وكذلك تضم منفذي الاعتداءات على ناشطين يساريين إسرائيليين، ومنهم اليميني المتهم بمحاولة دس مظاهرات يساريين ضد نتنياهو في أيلول من العام الماضي.

صورة غولدشتاين في منزل بن غفير

مع تأسيس بن غفير حركة «قوة يهودية» قبل جولة الانتخابات الأولى العام ٢٠١٩، قال الحاخام حايم دروكمان، وهو من قادة «الصهيونية الدينية»، إن هناك خلافاً أيديولوجياً بين الحركتين، وهو خلاف كشف عنه

بعد عام على مجزرة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل التي نفذها باروخ غولدشتاين العام ١٩٩٤ وقتل خلالها ٢٩ مصلياً فلسطينياً، وأصاب ١٣٠ آخرين، قبل أن يلقي مصرعه، أحيا مستوطنون في مستوطنة «كريات أربع» المقامة على أرض المدينة الفلسطينية ذكرى مقتل غولدشتاين. ظهر أحد المحتفلين في مقابلة تلفزيونية أجريت العام ١٩٩٥ وهو يرتدي زي الأطباء الأبيض، وعلى كتفيه رتبة عسكرية كالتي ارتداها غولدشتاين عند ارتكابه المجزرة. كان الشاب يلصق على وجهه شعراً مستعاراً ليبدو بلحية طويلة تشبهاً بغولدشتاين واستعداداً للاحتفال بعيد المساخز المتزامن مع ذكرى المذبحة، وكان يضع على صدره ورقة مكتوباً عليها «باروخ القديس... الذي يطلق النار.. ويثقل الله به». ويقول الشاب في المقابلة: «غولدشتاين يعتبر بطلاً بالنسبة لي، لذلك أنا ارتدي زيًا مثل زي غولدشتاين... إنه بطلي».

بعد ستة وعشرين عاماً من هذه المقابلة، بات هذا الشاب المدعو إيتمار بن جفير زعيماً لحركة تسمى «قوة يهودية»، وعلى وشك أن يصبح عضواً في الكنيست، كي يحقق بنيامين نتنياهو هدفه بالبقاء رئيساً للحكومة الإسرائيلية.

غولدشتاين قديس لأتباع كهانا

في تقرير مصور لقناة التلفزة ١١ العبرية، أواخر شباط الماضي، تناولت القناة الذكرى السابعة والعشرين لمذبحة الحرم الإبراهيمي التي وقعت فجر الجمعة الخامس والعشرين من شباط ١٩٩٤، الموافق للخامس عشر من شهر رمضان. عرض التقرير مقاطع من التغطية الإخبارية التلفزيونية لأحداث المجزرة التي ارتكبتها باروخ غولدشتاين ضد المصلين الفلسطينيين وهم ساجدون في فجر يوم الجمعة الذي صادف أول أيام عيد المساخز («بوريم») اليهودي، قبل أن يلقي مصرعه على يد المصلين.

وأشار التقرير إلى أنه فيما كان الفلسطينيون يشيعون قتلاهم، كان المستوطنون في كريات أربع قرب الخليل يحتفلون بعيد المساخز ويدلون بأراهم المؤيدة للجريمة التي ارتكبتها غولدشتاين. كما علق منظمو جنازة غولدشتاين من مؤيدي حركة «كاخ» ملصقات تنعاه تحت عنوان «بطل إسرائيل»، ووصفه بالمشاركين في الجنازة بأنه «قديس ضحى بنفسه في سبيل الرب».

ذفن غولدشتاين في كريات أربع، وبات قبره مزاراً لمؤيدي حركة «كاخ» التي أسسها مائير كهانا المحظورة في إسرائيل. وكتب على قبره: «القديس الدكتور باروخ كابل غولدشتاين... ضحى بنفسه من أجل شعب إسرائيل وتوراته وأرضه، طاهر الكف وصادقاً».

«كاخ» حاضرة رغم الحظر

بدأت حركة «كاخ» نشاطها في إسرائيل العام ١٩٧١ بعد هجرة مؤسسها كهانا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وتحولت إلى حزب سياسي قبل انتخابات الكنيست العام ١٩٧٣، وفاز كهانا بمقعد واحد في الانتخابات الكنيست الحادي عشر العام ١٩٨٤.

وكانت تقوم فكرة الحزب على العنصرية المتطرفة الموجهة ضد الفلسطينيين بمن فيهم الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، من خلال «سن قانون بترحيل العرب من كل أرض إسرائيل قبل أن يتحولوا إلى أغلبية ويضعوا حداً لوجود دولة اليهود».

لاحقاً أدخل الكنيست تعديلات على قانون أساس: الكنيست، بإضافة بند (f) الذي يمنح مشاركة قائمة في انتخابات الكنيست في حالة دعوتها للعنصرية والتمييز تجاه مجموعة من الناس بناء على انتمائها القومي أو الديني، لهذا تم رفض قبول تسجيل الحزب لانتخابات الكنيست الثالث عشر عام ١٩٨٨.

إثر ذلك قام حزب «كاخ» بتنظيم مظاهرات وتوزيع منشورات تحريضية ضد الحكومة الإسرائيلية وضد العرب، وتمركز نشاط الحزب في الحي اليهودي في الخليل ومستوطنة كريات أربع. وبعد مجزرة الحرم الإبراهيمي تم حظر الحزب حسب القانون الإسرائيلي.

لكن مؤيدي الحركة لا يزالون حاضرين بقوة خاصة في الخليل، ومن أبرزهم إيتمار بن غفير وباروخ مارزل، صديق غولدشتاين المقرب، والمعروف بعداؤه الشديد للفلسطينيين والمسجلة ضد عشرات القضايا، وهو حالياً من قادة حركة «قوة يهودية».

ولد بن غفير العام ١٩٧٦ وكان من شبيبة حركة كاخ وأتباعها، وأدى نشاطه المعادي للفلسطينيين إلى توجيه أكثر من خمسين تهمة ضده حتى ٢٠١٥، حسب

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

داني روينشتاين
«إمّا نحن وإمّا هم»
معركة القسطل
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة



ترجمة: سليم سلامة



الدين والدولة في إسرائيل: علاقة شائكة على سكة التصامم.

ما هي دلالات شرعنة «التهويد الإصلاحي والمحافظ» لأغراض «قانون العودة»؟

كتب سليم سلامة:

من الصعب في هذا المقام حصر التوصيفات التي صدرت في إسرائيل و تراوحت بين «تاريخي» و«كاريئي» لوصف قرار الحكم القضائي الذي صدر عن المحكمة الإسرائيلية العليا أخيراً بشأن الاعتراف بالتهويد حسب منهج التيارين الإصلاحي والمحافظ في الديانة اليهودية، كما أنه من غير الممكن الإحاطة بكل تفاصيل وتشعبات العاصفة الكبيرة التي أثارها هذا القرار، الذي يضع على المحك وفي الامتحان موضوع العلاقة الرسمية بين الدين والدولة في إسرائيل، بما ينطوي عليه هذا من وضع المحكمة ذاتها، ثم السلطة التشريعية (الكنيست)، على سكة تصادمية مباشرة مع المؤسسة الدينية الرسمية، الموسومة بالترتبط والتشدد إجمالاً والمهيمنة رسمياً، ليس في القضايا الدينية فحسب، وإنما في مفاصل سياسية مؤسساتية عديدة، والتي تفوق قوتها في مواضع وأحيان كثيرة قوة الحكومة والجيش، بل قوة القانون نفسه أيضاً، وهو ما قد انعكس، على الفور، في تهديد الجناح الديني الأرثوذكسي المتشدد في الخارطة السياسية -

الحزبية الإسرائيلية بأنه يشترط انضمامه إلى أي ائتلاف حكومي قادم بعد الانتخابات الوشيكة (في ٢٣ الجاري) بتعهد مسبق منذ الآن بإلغاء قرار الحكم القضائي هذا بواسطة تشريع قانوني خاص يسنه الكنيست الجديد فور انتخابه وبدء دورته الجديدة. وقد كان لهذا التهديد / الاشتراط أثره الفوري الذي تجسد في بيانات متسارعة صدرت عن حزب الليكود وأحزاب اليمين الأخرى تضمنت هجوماً على المحكمة العليا وقراراتها وتعهداً بإلغائه، مقابل بيانات الدفاع عن المحكمة وامتداح قرارها من جانب أحزاب «الوسط - يسار»، خصوصاً، وكذلك لهذا القرار تداعياته على سلوك الحريديم وحزبيهما السياسيين (يهדות هتوراة وشاس)، إضافة إلى أحزاب «التيار الديني الوطني» الصهيونية اليمينية، في كل ما يتعلق بالتحالفات والائتلاف الحكومي المستقبلي في إسرائيل وما يترتب على ذلك بشأن قدرة اليمين بشكل عام على تشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على الثبات والاستمرار.

مع ذلك، سنحاول في هذه المقالة توضيح خلفيات هذا القرار، دلالاته وإسقاطاته وماهية الخلاف اليهودي - اليهودي بشأنه، مع التأكيد على الحقيقة الأولية التي تفيد بأن هذا الموقف - الذي احتاجت المحكمة العليا إلى خمسة عشر عاماً لكي تبتّ في التماسات مقدمة إليها بشأنه فتتوصل إليه وتصوغه في حكم قضائي! - لم يكن سوى نتيجة حتمية لمسيرة التسويف التي اختارتها الهيئات السياسية الإسرائيلية (اليهودية) المنتخبة، وكم التوازنات السياسية - الائتلافية الداخلية، وتعبير مستحق عن عجز هذه الهيئات ومنتخبي الجمهور الذين يشكلونها عن التوافق والحسم في شأن خلافي لا يزال مطروحاً على جدول أعمال الدولة اليهودية وعلاقتها مع اليهود في العالم منذ السنوات الأولى لإنشائها، وكما حصل في أمور سياسية وقانونية أخرى مختلفة، كذلك حصل الأمر ذاته هنا أيضاً - تجنب السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) البتّ في قضايا خلافية، سياسية أو قانونية، باختلاف درجة جوهريتها، نظراً لاعتبارات ومصالح حزبية - ائتلافية متغيرة، والتغاضي عن تدحرج كرة هذه القضايا إلى قاعات الجهاز القضائي (المحكمة العليا، بشكل خاص) الذي يجد

نفسه مضطراً إلى البتّ بها في لحظة ما، مهما طال الزمن كما حصل هنا، مما يجعله عرضة لهجوم كاسح من جانب القوى والشخصيات السياسية - الحزبية في الحكومة والكنيست التي تنهال عليه تنديداً وتذنيباً بأنه «يتدخل، تدخلًا فظاً، في أمور ينبغي أن يكون الحسم فيها سياسياً، لا قانونياً قضائياً!!» وهذا، رغم أن قرار المحكمة الأخير - هذا، في محصلته النهائية، ليس ذا أهمية كبيرة من حيث نتائجه الفعلية على أرض الواقع، بل تكمن أهميته الأساس والكبرى في الجانب الرمزي بكونه خطوة أخرى، هامة جداً، نحو إسباغ الشرعية على التيارات الأخرى في اليهودية، غير التيار الأرثوذكسي (التقليدي) المتشدد المهيم في إسرائيل، وفي مقدمتها بالطبع التياران «الإصلاحي» و«المحافظ» اللذان يعتبران ثانويين في إسرائيل من حيث عدد أتباعهما وقوتهما السياسية، بينما تنتمي إليهما الغالبية العظمى من اليهود في الولايات المتحدة، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تأثير عميق وجوهري على علاقة هؤلاء اليهود بدولة إسرائيل.

التهويد، خلفيات القرار ومضمونه

التهويد هو عملية تغيير ديانة شخص ما وإتباعه إلى الديانة اليهودية. بموجب الشريعة اليهودية، اليهودي هو من ولد لأم يهودية أو تهودت أو تهودت هو بنفسه. وقد بلغ الأمر بقيادة التيار الأرثوذكسي المهيم في اليهودية، وخصوصاً في إسرائيل، أن وضعوا عراقيل وعثرات كثيرة أمام الراغبين في الانتساب إلى الديانة اليهودية، علماً بأن المتحول من ديانة أخرى إلى اليهودية يسمى، حسب الشريعة اليهودية، «متهوداً» / «متهودة». جزء الصعوبات والعراقيل التي يواجهها من يرغب في اعتناق اليهودية، تأسست هيئات ومؤسست وجمعيات خاصة في أنحاء مختلفة من إسرائيل، لا سيما في أعقاب ازدياد وتيرة موجات الهجرة اليهودية من أوروبا ومناطق أخرى في العالم إلى إسرائيل بعد العام ١٩٤٨. فقد ضمت تلك الهجرة حالات كثيرة من الزواج المختلط، ما دفع كهنة اليهودية إلى السعي نحو التخفيف من تشدد الشرائع اليهودية في هذا المجال وإتاحة المجال أمام المهاجرين من غير اليهود لدخول اليهودية والتحول إلى إسرائيليين يسجل عليهم الاندماج في المجتمع الإسرائيلي.

تنص المادة الأولى من «قانون العودة» للعام ١٩٥٠ (أي، بعد قيام دولة إسرائيل بأقل من سنتين اثنتين فقط) على أن «من حق كل يهودي أن يهاجر إلى البلاد» (إلى إسرائيل). وقد كان لهذا النص المبهم أن أثار السؤال الجوهرى التالي: من هو اليهودي؟ وهو السؤال الذي أشغل وما زال يشغل اليهود، بل يطاردهم يمكن القول، منذ عقود وعلى امتدادها، وسط إثارته خلافاً سياسية حادة. فقد أيد دافيد بن غوريون - على سبيل المثال، هجرة أزواج غير يهود وأحفادهم إلى إسرائيل، وخصوصاً من دول أوروبا الشرقية، رافضاً أي تهويد لهم معلاً ذلك بأن «التعاطف القومي والإقامة في الدولة هما اللذان يعلنان الشخص يهودياً، وعلى الدولة أن تحذر التدخل في الشؤون الدينية»، وكان السؤال الجوهرى المذكور سبباً للأزمة الائتلافية الحادة التي نشبت في الحكومة الإسرائيلية العام ١٩٥٨، والتي قرر بن غوريون في إثرها إجراء «استفتاء» حول الأمر بين من أسماهم «حكام إسرائيل» الذين تشكلوا من خمسين مثقفاً ومفكراً يهودياً من مجالات علمية مختلفة. من

بين الستة وأربعين شخصاً الذين أجابوا على سؤال الاستفتاء، قال سبعة وثلاثون إنه يجب الإبقاء على تعريف اليهودي على حاله «كما ورد في الشريعة اليهودية»، أي وفق منهج «التيار الأرثوذكسي»؛ وهو ما قرر بن غوريون تنبيهاً مُصدراً تعليماته إلى «دائرة تسجيل السكان» باعتبار اليهودي كل «من ولد لأم يهودية وليس منتحباً إلى ديانة أخرى، أو من تهود حسب الشريعة اليهودية».

في العام ١٩٧٠، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها القضائي النهائي في التماس تقدم به إليها مواطن يهودي إسرائيلي متزوج من سيدة غير يهودية طالب فيه المحكمة بإصدار أمر إلى وزارة الداخلية يلزمها بتسجيل أولادها «يهوداً»، وقد قبلت المحكمة العليا التماس بأغلبية قضاة هيئتها (خمسة مقابل معارضة أربعة). الأمر الذي اضطر الكنيست إلى تعديل «قانون العودة» لينص، في المادة بـ٦ منه، على أن «اليهودي هو من ولد لأم يهودية أو تهود وليس منتحباً لديانة أخرى». لكن التعديل القانوني الذي أقر الكنيست إدخاله تعدً، بصورة واضحة، عدم التطرق بتاتا إلى طريقة التهويد التي ينبغي أن تكون مقبولة ومعتمدة، وهو ما طرح سؤالاً مركزياً وأبقاه مسألة خلافية جوهرية هو: من هو المتهود؟

قضت «التسوية التاريخية» التي توصل إليها دافيد بن غوريون والتيار الأرثوذكسي بوضع قضايا الدين والهوية اليهودية ضمن سلطات وصلاحيات «الحاخامية الرئيسية»، التي يهيمن عليها هذا التيار، مقابل قبول الأخير بإعلان قيام إسرائيل (بمرجعيتها الصهيونية) وعدم نزع الشرعية الدينية عن اليهود الصهيونيين وعدم اعتبارهم «حارجين عن الدين اليهودي».

في أعقاب ازدياد قوة هذا التيار الديني (بشقيه المركزيين: الحريديم والصهيونيون المتدينون الوطنيون)، والذي انعكس بازدياد تمثيله السياسي - الحزبي في الكنيست، تعالت أصوات نادات بتنظيم عملية التهويد «وفق الشريعة اليهودية»، إلا أن معارضي هذا المطلب ادعوا بأن قبول مثل هذا التوجه «سيؤدي حتماً إلى طيبة قوية وعميقة بين يهود العالم وإسرائيل». ولهذا، جرى التوصل إلى اتفاق توافقي توفيقتي بين التيارات المختلفة قضى بالإقرار بشرعية يهودية من يتهود خارج إسرائيل، مقابل اشتراط أن يكون التهويد في داخل إسرائيل وفق منهج التيار الأرثوذكسي فقط.

غير أن هذه التسوية التوفيقية لم تدم فترة طويلة، إذ شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي تفجراً للجدل من جديد حيال هجرة اليهود الواسعة من دول الاتحاد السوفييتي السابق في مطلع التسعينيات، والتي شملت هجرة أكثر من مليون شخص إلى إسرائيل. وقد تبين لاحقاً أن نحو ٤٠٠ ألف شخص من هؤلاء، على الأقل، ليسوا يهوداً وفق المعايير الرسمية المعتمدة في إسرائيل، لأنهم متزوجون من يهوديات أو لأن آباهم ليسوا يهوداً. وتكشّف لاحقاً أن «المؤسسة الدينية الأرثوذكسية» وضعت «قوائم سوداء» لهم ولأبنائهم، تحت عنوان «الممنوعون من الزواج وفق تقوس يهودية توراتية»، وحتى الآن، لا يُعتبر هؤلاء يهوداً طبقاً لأحكام الشريعة اليهودية التي يعتمدها التيار الأرثوذكسي، رغم أنهم إسرائيليون في كل شيء، يتجندون في صفوف الجيش الإسرائيلي ويتوزعون في مختلف المرافق المهنية والصناعات. على هذه الخلفية، نشبت خلافات وصراعات حادة

للغاية بين التيارات المختلفة في اليهودية، نجح التيار الإصلاحي في خضمها في استصدار قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية في العام ٢٠٠٢ يلزم الدولة بالاعتراف بالتهويد وفق التيارين الإصلاحي والمحافظ، أيضاً، وليس بالتهويد وفق التيار الأرثوذكسي فقط.

يتيح التهويد على طريقة الإصلاحيين، التي تتميز بالمرونة والتسامح الفائقين نسبياً، تهود أي شخص حتى لو تكن ثمة أية علاقة لأي من عائلته باليهودية تاريخياً، وإنما يرغب هو في اعتناقها والانضمام إليها، وهي طريقة ميسرة غير متشدة وسهلة جداً، نسبياً، مقارنة بالتهويد على طريقة التيار الأرثوذكسي. ويعلن التيار الإصلاحي على موقعه على شبكة الانترنت: «اليهودية الإصلاحي تستقبل، بالترحاب وبأذرع مفتوحة، كل من يريد الانضمام إلى شعب إسرائيل بصورة صادقة وحقيقية، بغية مساعدته على الاندماج التام في المجتمع الإسرائيلي وفي الشعب اليهودي».

منذ العام ٢٠٠٢، يحظى التهويد على طريقة الإصلاحيين بالاعتراف لأغراض التسجيل في سجل السكان في داخل إسرائيل، إذ يتم تسجيل المتهودين في المحاكم الدينية التابعة للتيار الإصلاحي يهوداً في خانتي «الديانة» و«القومية» في سجل السكان، لكن مسألة الاعتراف بالتهويد على هذه الطريقة في سياق «قانون العودة»، ولفرض التمتع بما يمنحه هذه القانون من حق الهجرة غير المشروطة إلى إسرائيل وحق الحصول التلقائي الفوري على المواطنة الإسرائيلية بموجب هذا القانون بقيت معلقة، غير مسومة، بما يعني أن التهود على الطريقة الإصلاحي لم يكن يضمن هذين الحقيقتين (الهجرة والمواطنة). وهو ما فاقم أزمة العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم عامة، وبيهود الولايات المتحدة خاصة، الذين تنتمي غالبيتهم الساحقة إلى التيارات اليهودية الأخرى، غير التيار الأرثوذكسي، وخصوصاً التيار الإصلاحي والتيار المحافظ. وينبغي التنويه هنا بأن التهويد على المنهجين الإصلاحي والمحافظ لم يكن معترفاً به ليس عند إجرائه في إسرائيل فقط، بل كذلك عند إجرائه في دول العالم المختلفة.

الجديد في قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الأخير، إذن، هو الاعتراف بالتهويد الذي يجري في داخل إسرائيل وفق منهج التيارين الإصلاحي والمحافظ أيضاً، وليس وفق منهج التيار الأرثوذكسي فقط. وهو اعتراف في سياق «قانون العودة»، فقط، ينبغي التأكيد وكما أوضحنا آنفاً. هذا القرار، الذي جاء بعد مطاطة وتأجيل مستمرين استمرتا ١٥ عاماً كما ذكرنا، شكّل قبولاً من طرف المحكمة (بأغلبية ٨ قضاة ومعارضة قاض واحد) لأحد عشر التماساً قدمها إليها في العام ٢٠٠٥ عدد من اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من دول مختلفة في أنحاء العالم، تهودوا في داخل إسرائيل على طريقتي التيارين الإصلاحي والمحافظ، لكن الدولة رفضت رسمياً الاعتراف بهم يهوداً بموجب «قانون العودة».

خوف الأرثوذكس من كرة الثلج

صحيح أن قضاة المحكمة العليا أصدروا، مُرغمين يمكن القول، قراراً قضائياً يلزم الدولة بالاعتراف بشرعية التهويد حسب منهج التيارين الإصلاحي والمحافظ لغايات «قانون العودة»، كما أوضحناها أعلاه، لكن هذا القرار لن يغير واقع الحال الفعلي في إسرائيل في هذا المجال، وخصوصاً بالنظر إلى

حقيقة أن عدد أتباع هذين التيارين في إسرائيل لا يتجاوز بضعة آلاف قليلة، وإنما تكمن قوته وأهميته الأساسية في الجانب الرمزي المتمثل في مذ جسور التقارب بين دولة إسرائيل ويهود العالم عامة، ويهود الولايات المتحدة خاصة، المنتمين في أغلبيتهم الساحقة إلى هذين التيارين، والإصلاحي منهما على وجه التحديد. ذلك والخلاف العميق بشأنه فلبقته على حاله، الأمر الذي يبقى الصلاحية في قضايا الزواج أساساً بين يدي المؤسسة الدينية المهيمنة في إسرائيل، سواء كانت من خلال «الحاخامية الرئيسية»، أو من خلال «المحاكم الدينية اليهودية»، واللتين يسيطر عليهما التيار الأرثوذكسي بالكامل وبصورة مطلقة، ليس على صعيد القضايا الدينية فحسب، وإنما على صعيد جوانبها وأبعادها السياسية أيضاً، ولئن كان قرار المحكمة يزيل من طريق التقارب هذا أحد الألقام الرئيسية، إلا أن ألقاماً أخرى تبقى قائمة على حالها بكل قوة تترتب على سؤال تعريف «من هو اليهودي»، في مقدمتها قضية الزواج حسب الشريعة الدينية وقضية الصلاة في منطقة «حائط المبكى» (حائط البراق) وقضية «الحلال» (كاشير) وغيرها. وبما أن قرار المحكمة الجديد ينحصر في «التهويد»

ضرورات «قانون العودة» فقط، فهو لن يكون سارياً على أنظمة الحاخامية الرئيسية، التي لن تعترف بيهودية المتهودين بواسطة التيارين الإصلاحي والمحافظ في قضايا الزواج، الأمر الذي سيرغمهم على الزواج بعقود زواج مدني يُترم في خارج البلاد، ولن يكون معترفاً بيهودية أبنائهم. ينبغي في الأبعاد السياسية انتظار رد السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) على هذا القرار القضائي في ما بعد الانتخابات البرلمانية القريبة وما يتخضض عنها من اصطفاك سياسي - حزبي: هل ستقويان على إجراء تعديلات قانونية في هذه القضايا التي تشكل ضلب العلاقة بين الدين والدولة، بما ينزع فتائل حروب دينية - سياسية جديدة؟ وإلى أي منحى ستتجه هذه التعديلات، إن حصلت أصلاً؟ هل ستبقي على الجسر الذي فتح مع يهود العالم، بتيازيهما الإصلاحي والمحافظ، على حساب العلاقة مع التيار الأرثوذكسي المهيم في داخل إسرائيل، أم العكس؟ وحتى لو حصلت هذه التعديلات فعلاً، فسيفسق موضوع تعريف اليهودي (من هو اليهودي) مطروحاً في كل الأحوال على خطوط العلاقة بين دولة إسرائيل وبين اليهود في العالم عموماً، وبينها وبين المهاجرين إليها خصوصاً.

لم ينبع هذا الفرع الذي أثاره قرار المحكمة العليا لدى قادة «التيار الأرثوذكسي» (الذي يسمى نفسه: «اليهودية الصحيحة») من الخوف على طابع الدولة أو من أن يجتاز ملايين الأشخاص تهويداً غير شرعي منذ الآن ليستحقوا الهجرة إلى إسرائيل والحصول على المواطنة الإسرائيلية، وإنما هو نابع بالأساس من الخوف من انهيار الوضع القائم ومن احتمال أن يكون هذا القرار بمثابة الحركة الأولى في كرة ثلجية قد تكبر إلى درجة أن تفلت من بين أيديهم صلاحية التهويد وما ينطوي عليه من قوة سياسية ومصالح اقتصادية سياسية فينتهي احتكارهم لتعريف وتحديد «من هو اليهودي» ويصبح هذا من صلاحية الكهنة من التيارين الآخرين، وهم الذين يعتبرهم هؤلاء (الأرثوذكس) «مشعوذين ومعادين لليهودية»!

نتيهاو شطب ٩٠٪ من توصيات الطاقم الذي عينه لمكافحة الجريمة المنظمة التي تفتك بالمجتمع العربي!

كتب هشام نفاع:

من يقرأ دون خلفية ولا معلومات سابقة هذا النص على موقع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية: «صادقت الحكومة اليوم (١ آذار) على مقترح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بدعم بلدات المجتمع العربي والحد من الإجرام فيها بقدر ١٥٠ مليون شيكل»، يظن أن خطوة كبيرة ومهمة قد قطعتها هذه الحكومة. لكن يكفي التوقف عند المحطات السابقة لهذا القرار، لهذه المحطة الأخيرة عملياً، كي يدرك أن الصورة مختلفة تماماً.

يقول مكتب نتنياهو: «بعد عمل إداري قام به القائم بأعمال المدير العام لمكتب رئيس الحكومة تساحي برفايرمان بناءً على إيعاز من رئيس الحكومة نتنياهو، وإلى جانب الطلب الموجه من ممثلي بلدات المجتمع العربي بالمساهمة في الجهد الرامي إلى القضاء على الإجرام والعنف، ومتابعة اللقاءات التي عقدها رئيس الحكومة نتنياهو على مدار الأسابيع الماضية مع رؤساء السلطات المحلية، تمت قبل قليل المصادقة من خلال جلسة الحكومة على خطة دعم بلدات المجتمع العربي. ومن أجل تطبيق القرار يتم تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون شيكل جديد في سبيل إنشاء وتوسيع خمسة مراكز شرطة جديدة وموجودة، ومحطتي إطفاء، وإقامة مبان متعددة الأغراض تعنى بتقديم الخدمات المجتمعية في البلدات العربية. وكذلك تأسيس وحدة خاصة ضمن شرطة إسرائيل ستكلف بمكافحة الإجرام في المجتمع العربي».

كما نص القرار على «أن تروج وزارة الأمن الداخلي وشرطة إسرائيل لهملتين منظمين لجمع الأسلحة وتتخذن الإجراءات العملية المكثفة بهدف ضبط الأسلحة غير القانونية في بلدات المجتمع العربي وكذلك لتشكيل فريق وازري لمعالجة تسرب الأسلحة غير القانونية إلى الأراضي الإسرائيلية. وتشمل الخطة أيضاً حملة توعوية ضد العنف في المجتمع العربي بحجم حوالي مليون شيكل جديد من ميزانية مكتب رئيس الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل فريق مهني على دعم البرامج العلاجية التي تتناول موضوع العنف داخل الأسرة والتي سيتم تنفيذها في بلدات المجتمع العربي، مع إتاحة المرونة للبلدات في ملائمة البرامج للاحتياجات الخاصة بالمجتمع العربي على أن يتخذ مزيد من الإجراءات لتمكين المجتمع العربي وتعزيز الآليات الاجتماعية والمجتمعية التي تعنى بالتعامل مع ظاهرة الإجرام والعنف».

نتنياهو قال خلال جلسة الحكومة التي اتخذ فيها القرار: «إنها بشرى سارة بالنسبة للمجتمع العربي في إسرائيل. وأشكر وزراء الحكومة الذين صادقوا على الاقتراح الذي يهدف إلى معالجة ظواهر الإجرام في المجتمع العربي وتعزيز شعور سكان البلدات العربية بالأمان الشخصي. إنه بمثابة قرار بالغ الأهمية كونه سيساهم كثيراً في المجتمع العربي وفي تحسين مستوى الأمان في الوسط العربي. وأشكر جميع الوزراء والوزارات الحكومية الذين لعبوا دوراً في العمل على إعداد الخطة والمدير العام لمكتب رئيس الحكومة».

تقليص هائل للبرنامج المفصل الذي وضعته لجنة المديرين!

اتخذت الحكومة قرارها هذا بناءً على ما سمي «مقترح لاتخاذ قرار، بخصوص «سياسة الحكومة لمواجهة آثار الجريمة والعنف في المجتمع العربي وتعزيز المجتمع العربي في إسرائيل». لكن «الاقتراح» هو بمثابة تقليص هائل للبرنامج المفصل، الذي وضعت لجنة مؤلفة من كبار المديرين العميين في مختلف الوزارات الحكومية وعلى رأسهم مدير عام مكتب رئيس الحكومة، وضمنته في تقرير مؤلف من نحو ٩٠ صفحة تناولت جوانب سياسية واجتماعية وأمنية متعلقة بتفاهم الجريمة المنظمة في المجتمع العربي.

إن نتنياهو هو من كلف هذا الطاقم الرسمي رفيع المستوى، في تشرين الأول ٢٠١٩، بإعداد خطة في غضون ٩٠ يوماً تعنى بمعالجة الجريمة الخطيرة ومنع العنف في المجتمع العربي. لكن مسودة التقرير اكتملت في تموز ٢٠٢٠، وعرضت في أيلول ٢٠٢٠، واستغرق إقرارها - بل إقرار أقل من ١٠٪ منها - نحو ١٦ شهراً وعشرة أيام! لكن التقرير الموسع تقلص إلى بضع صفحات ليجي مقترح القرار بنداً واحداً فقط للمصادقة عليه من قبل الحكومة، وذلك من بين عشرات البنود والأفكار والمسائل والقضايا. فأوصى بإقامة ٨ مراكز شرطة في بلدات عربية وتوسيع مراكز أخرى. ولكن حتى هذا البند الهزيل نفسه، تقلص في القرار الحكومي النهائي. «مقترح اتخاذ القرار» أوصى بميزانية مؤلفة من ١٥٠ مليون شيكل لذلك الغرض. فماداً فعلت الحكومة؟ أبتت هذه الميزانية على حالها، قلصت عدد مراكز الشرطة



لوحة في أم الفحم تكذب سياسة نتنياهو.

(الفب)

ليس المواطنون الفلسطينيون وممثلوهم وحدهم من يؤكدون أن فتح مراكز شرطة وسائر «الحلول البوليسية» ليس بوسعتها تغيير الوضع (خصوصاً أنها مراكز شرطة لا تواجه الجريمة المنظمة فعلاً)، بل هناك جهات أمنية تؤكد هذا أيضاً. فمثلاً، ربط «معهد أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي بين الجريمة وبين سياسة الحكومة في وثيقة له (آذار ٢٠٢٠) تناولت وضع البلدات العربية في ظل انتشار وباء الكورونا. وكتب: «من الضروري إقرار موارد اقتصادية مخصصة للمجتمع العربي (...) حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل البطالة والأزمة الاقتصادية إلى تعميق الفقر وزيادة آثار العنف والجريمة».

ختاماً، رأت القائمة المشتركة أن خطة نتنياهو هي «خطة علاقات عامة انتخابية، وليست خطة حقيقية وجادة وشاملة لمكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي». «الخطة الحكومية» التي أقرت على أعقاب الانتخابات، ميزانيتها هزيلة (١٥٠ مليون شيكل لإقامة ٥ محطات شرطة) من أصل ١٣ مليار شيكل هي ميزانية الشرطة سنوياً. وتقتصر على فتح محطات الشرطة، ولا تعالج مسببات العنف في المجتمع العربي. وقد أثبتت التجربة أن فتح محطات شرطة، من دون تغيير سياسات الشرطة، لا يحل المشكلة لا بل يعمقها أحياناً. فالخطة لا تتطرق بتاتا إلى الإجرام المنظم، بخلاف ما حدث عندما أرادت الدولة مكافحة الإجرام في مدن مثل نتانيا ونهاريا. وحتى الخطة بعيدة الأمد التي يتحدث عنها نتنياهو وأعوانه، إذا ما نفذت ورسدت لها الموارد اللازمة، فالحديث يجري عن ١٠ سنوات على الأقل».

ذكرت القائمة المشتركة بأن «الخطة التي تتبناها والتي طرحتها على الجهات الرسمية المختصة، هي الخطة التي وضعتها لجنة المتابعة العليا، بمشاركة عشرات الخبراء، والتي تتطلب أولاً وأخيراً حدوث تغيير جذري في العقلية العدائية للمؤسسة الحاكمة والشرطة تجاه المواطنين العرب، والتعامل معهم على قدم المساواة التامة غير المشروطة. والكف عن سياسة استخدام العنف كأداة سيطرة على الجماهير العربية». وحثت القائمة المشتركة «من الاستغلال السياسي الذي يقوم به نتنياهو لقضايا وهموم المجتمع العربي لجنبي المكاسب الانتخابية، كما تحذر من الهرولة وراء الأعباء نتنياهو ووعوده الكاذبة»!

حقيقية وشاملة للجريمة المنظمة وتفشي السلاح، بل يرفض ما يقوله الجهاز الإداري- البيروقراطي- المهني الإسرائيلي الرسمي أيضاً. لتشديد قتامة الصورة نورد التالي: منذ «أوعز» نتنياهو بوضع خطة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، فإن عدد الضحايا القتلى بالسلاح المنفلت الذي يتسرب نحو ٨٠٪ منه من قواعد الجيش الإسرائيلي، والذي يخبرنا القرار الحكومي أنه سوف «تروج وزارة الأمن الداخلي وشرطة إسرائيل لهملتين منظمين لجمع الأسلحة»، هو ١٢٨ ضحية. هؤلاء سقطوا خلال أكثر من ١٦ شهراً مرّت على ذلك «الإيعاز»: أي بمعدل ٨ ضحايا كل شهر. وإذا كان «مقترح القرار» قد نص على تكليف مدير عام مكتب رئيس الحكومة بتقديم خطة عمل خماسية مفصلة خلال ١٥٠ يوماً لتنفيذ التوصيات والمبادئ (الواردة في تقرير ال-٩٠ صفحة)، لمصادقة الحكومة عليها، فنحن أمام احتمال إحصائي بسقوط عشرات الضحايا قتلى بالرصاص (لا يشمل عشرات الإصابات بالرصاص) إلى أن تُقدّم الخطة - التي يفترض أنه تم تقديمها في التقرير الأول نفسه.

حين تم اقتطاع أموال خطة الأمن الشخصي للمجتمع العربي!

قيمة هذا القرار يوضّحها التذكير التالي: كتب الصحافي شاحر إيلان في تحقيق نشرته الصحيفة الاقتصادية «كلكاليس» أواخر العام ٢٠١٩ أن ثلث ميزانية مكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي، قد اختفى. فقد أضافت وزارة الأمن الداخلي ٣٣٦ مليون شيكل جديد إلى قاعدة الميزانية للتعامل مع الجريمة في المجتمع العربي، بالإضافة إلى أموال إضافية يبلغ مجموعها أكثر من ٢٠٠ مليون شيكل سنوي للشرطة. ويصف كيف أنه بهذه الأموال والميزانيات الخاصة، تم إنشاء ٧ مراكز شرطة جديدة في بلدات عربية وإضافة ٤٢٠ عنصر شرطة عربي، ولكن مراكز الشرطة السبعة الجديدة التي تم إنشاؤها هي نصف المراكز المخطط لها. وقد كشف مراقب الدولة السابق يوسف شابييرا في تقريره عن نظام مشتريات الشرطة من آذار ٢٠١٨ أن وزير الأمن الداخلي السابق غلعاد إردان حول ٤٣٤ مليون شيكل من أهدافها الأصلية إلى أسباب أخرى. وتم اقتطاع معظم الأموال من خطة الأمن الشخصي المخصصة للمجتمع العربي.

توسيع ما يسمى بـ«الخدمة المدنية» التي تعتبر وسيلة تدجين وليست وسيلة دفع وتطوير.

رئيس الحكومة تنكر لاستنتاجات الطاقم الذي عينه شخصياً!

قررت هذه الحكومة عملياً شطب كل ما أشار إليه تقرير طاقم المديرين الموسع وزيادة ميزانية لجهاز الشرطة. لا يوجد فقر ولا بطالة ولا سكن ولا عمل ولا تعليم ولا صناعة ولا سياحة ولا غيرها، بل زيادة لميزانية جهاز الشرطة كي يفتح محطات جديدة. للتذكير: هذا ما جاء في التقرير الموسع لطاقم المديرين:

«خلال عمل طاقم المديرين العميين أثيرت قضايا عديدة تخضع مجالات التطوير الاقتصادي والاجتماعي، الذي يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتغذية ظواهر الجريمة والعنف. بطبيعة الحال، هذه الخطة لا تتأني لتحل محل أو لتتضمن بين طياتها كافة أنشطة الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي. لكن ساد إجماع وسط طاقم المديرين العميين، على أهمية بالغة في مواصلة هذه الجهود، لا سيما على خلفية الانتهاء الوشيك للعمل بقرارات الحكومة رقم ٩٢٢ بحلول نهاية العام ٢٠٢٠». ويشدد على أنه «بغيا استمرار النشاط الحكومي المكثف للتطوير الاقتصادي والاجتماعي فلن تكون هناك أي جدوى للأنشطة الرامية إلى القضاء على الجريمة والعنف. وبشكل خاص، لقد اكتشف طاقم المديرين العميين أنه من بين مجمل الإجراءات للتطوير الاقتصادي والاجتماعي فإن القضايا التالية تحظى بأهمية زائدة في سياق منع الجريمة والعنف في المجتمع العربي: تطوير المناطق الصناعية في البلدات العربية- سواء باعتبارها وسيلة لزيادة فرص العمل المتاحة أمام الشباب العرب أو أساساً من أسس مائة السلطات المحلية العربية؛ المعالجة الشاملة لأزمة الإسكان - تسجيل الأراضي، والتخطيط والقروض».

أي أن رئيس الحكومة تنكر لاستنتاجات تقرير الطاقم الذي عينه هو شخصياً. وإذا اعتبرنا هذا الطاقم جهة مهنية في جهاز الحكم، وسلطة بيروقراطية تعترف بالمشاكل وبدائل حلول لها ضمن السلطة التنفيذية (الحكومة)، فمعنى الأمر أن بنيامين نتنياهو لا يرفض فقط مطالب المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بمواجهة

المخطط إقامتها وتوسيعها من ٨ إلى ٥، وحولت ما تبقى من الميزانية للشرطة لإقامة وحدة خاصة لمكافحة الجريمة، وكذلك إقامة محطتي إطفاء ومبان متعددة الأغراض تعنى بتقديم الخدمات المجتمعية في البلدات العربية».

إته من الطبيعي السؤال: هل إقامة محطتي إطفاء هي جزء من مكافحة الجريمة؟ هل أقامت الحكومة محطات إطفاء في تل أبيب لمواجهة الجريمة المنظمة هناك، أم لمواجهة حرائق محتملة وحوادث طوارئ ممكنة؟

كذلك، ما معنى «مبان متعددة الأغراض تعنى بتقديم الخدمات المجتمعية في البلدات العربية»؟ ويبدو أنها مرتبطة بما يلي: «عدا الإمكانات والمساعدة على إيجاد فرص عمل يجب توسيع الخيارات المتاحة أمام الشباب العرب، وذلك من بين عدة أمور، من خلال توسيع أطر التطوع. ولهذا الغرض، يوصي الطاقم بتوسيع مشاركة العرب في الخدمة المدنية. فمن شأن الخدمة المدنية أن تساعد عملية اندماج المتطوعين في المجتمع وتكون لهم إقراراً بتمتعهم بالمهارات والمواهب العملية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض المجالات التي يمكن التطوع فيها مجالات عمل محتملة بعد نهاية فترة التطوع، مما سيفتح مسارات توظيف إضافية أمام الشباب (...) من أجل توسيع معدّل المشاركة في الخدمة المدنية، يجب إعداد سلّة تحفيزيات، من شأنها زيادة الدافعية لدى الشباب للتطوع. وقد طوّرت سلطة الخدمة المدنية مسارات توظيف خاصة بالمجتمع العربي، حيث أن جميعها ركّز على فرص العمل المستقبلية. وتشمل المسارات التحفيزيات والامتيازات للأشخاص الذين يخدمون والتي ستأتي على شكل منح ودورات تدريبية مهنية، فضلاً عن كسب الخبرة المهنية ذات الصلة، التي ستساعدهم على إيجاد فرصة عمل بعد الخدمة. ونوصي بدعم تطبيق هذه الخطط ودراسة المزيد من التحفيزيات، التي ستشجع التجنيد للخدمة المدنية».

مثلما أشرت في مقال سابق، فالنص الضمني هنا يزعم أن الشباب العرب يميلون إلى «الانحراف» لأنهم لا يؤدون «الخدمة» التي يؤديها الشباب اليهود فيفقدون «القدرة على الاندماج» وهو ما يقرر مصيرهم في العمل المتدنّي من جهة، والجنائي من جهة أخرى. ويفرد مساحة كبيرة للدعوة إلى

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي